



شبيبة العدالة والتنمية

الورقة الفكرية

في سياق

المؤتمر الوطني الخامس

26/04/2012



مقدمة

منذ قرنين والأمة العربية الإسلامية تتخبطُ في مشاكلَ أفقدتها القدرة على النهوض واستئناف دورها التاريخي الذي يقتضي الإجابة على حاجياتها الذاتية والقيام بوظيفة الشهود الحضاري. فشاع فيها الاستبداد والفساد، وذاع بين أبنائها الجهل والاستبداد.

وأمام عجز النخب الفكرية عن تبني مشروع نهضوي قادر على انتشال الأمة من واقع الانتكاسة الحضارية والارتباك السياسي والاقتصادي، وإعادة إنسانها إلى ساحة الفعل التاريخي والعطاء الحضاري؛ وفي ظل قصور السياسيين عن اعتماد خطة لتحرير الأمة من تداعيات اختلال المنتظم الدولي باستعماره الامبريالي والصهيوني؛ انتفضت مختلف فئات المجتمع العربي الإسلامي، بنفس شبابي، على واقع الظلم والفساد، متطلعةً إلى وطن عادل يحفظ للأمة حرمتها ويكفل لمواطنها كرامته. فجاءت انتفاضتها تبشر بأفق واعد، وتفرض على نخبنا الفكرية والسياسية استثمارها لتستأنف أمتنا من جديد دورها في الإجابة على احتياجات المجتمع وأسئلته.

وفي هذا السياق تسهم شبيبة العدالة والتنمية بهذه الورقة لتأطير الفعل الانتفاضي فكرياً، ولبلورة وعي شبابي جماعي من شأنه أن يفضي إلى تحرير الأمة من عوائق نهضتها الحضارية.

المحور الأول: الحراك الديمقراطي، انتفاض أمة في وجه عوامل الانحطاط

أولاً: دلالات الحراك في السياق العربي الإسلامي

ساد الحراك الديمقراطي في كثير من ربوع الوطن العربي، وأفضى إلى تحولات سياسية كبيرة غير متوقعة في زخمها وقوتها. كان أهمها إسقاط أنظمة سلطوية مغلقة فاسدة ومسلحة بأدوات قمع وإرهاب، ومسنودة بدعم خارجي قوي. والواقع أن أمتنا لم تشهد حراكاً شعبياً واسعاً ومفاجئاً ضد أنظمة تسلطية تحكمت في رقاب العباد وخيرات البلاد، استبدادا وظلماً وفساداً، مثل الذي انطلق عام 2011. والجدير بالملاحظة أن ما حصل من تحولات اجتماعية وحضارية يكتسب أهميته وخصوصيته من خصوصيات الأمة العربية/الإسلامية وتطورها التاريخي والفكري.

فالحراك العربي الإسلامي ليس ثورة بمعنى إحداث تغيير جذري على مستوى النظرية العامة التي تُوَظَر شبكة العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ ولا هو مجرد حراك احتجاجي عارم بدلالات مطلبية اجتماعية؛ أو انقلاب سياسي على السلطة القائمة بإحلال نخبة سياسية محل نخبة أخرى.

إنه إنجاز عربي/إسلامي ليس بالضرورة مطابقاً لما استقرت عليه النظريات الثورية الكلاسيكية المتأثرة بتجربة الثورات الغربية، التي ارتكزت في أغلبها على محورية العملية السياسية والصراع حول الدولة باعتبارها قائدة لعملية التغيير والتحكم في مسارات المجتمع والناس. ولذلك فإنه من باب التعسف النظري والمنهجي أن نُسْقَط على هذا المنجز الخاص بأمتنا دلالات النظريات الثورية الغربية، بل لا بد من القيام بمجهود فكري يوازي هذا الإنجاز لاستكناه العوامل الحضارية الكامنة في هذا الحراك.

لقد اتخذ هذا الحراك طابع "انتفاض مجتمعي" فريد، سعت الشعوب من خلاله إلى الفعل في حاضرها وبناء مستقبلها. وهذا الانتفاض هو عنوان لفعل جماعي شعبي تلقائي ومكثف، هدفه التصدي للظلم والاستبداد المفروض على المجتمع؛ ومجازة عجز النخب عن الاضطلاع بواجبها في قيادة الفعالية المجتمعية لمجابهة تحديات المستقبل؛ ورسم أفق جديد للنهوض والاستئناف الحضاري. ولذلك

فإن النخب الفكرية والقيادات السياسية، والشابة منها خصوصاً، مدعوة إلى دراسة هذا الانتفاض، والوقوف على دلالاته وقيمه وأهدافه لبلوغ أفقه الواعد.

ومن أهم ملامح ودلالات الانتفاض المجتمعي:

- أنه فعل تلقائي وعفوي ضد واقع البؤس والهوان؛
- وأن الذي قام به هو سواد المجتمع وعموم الأمة، ليس "طبقة" أو فئة اجتماعية، وليس فرداً استثنائياً في بطولته، أو كارزيمياً ملهماً في شخصيته.
- وأن الاستبداد والتسلط والطغيان لا يقوى على كسر إيمان الإنسان بكرامته وحرمته الإنسانية.
- وأن الإيمان بالكرامة والحرية والعدالة هو الذي دفع المجتمعات وشبابها إلى التضحية بالجهد والمال والنفس وتحمل أعباء النضال من أجل تحرير المجتمع.
- أن قيم "الانضباط الذاتي" و"التعاون" و"التسامح" طبعت الحراك عموماً، حيث وقفت مختلف الجماعات الفرعية لأمتنا في وجه أنظمة مستبدة وتسلطية.
- أن هذا الحراك قد برأ الشعوبَ من الكثير مما كانت تُوصم به من خوف وخنوع واتكالية وانتظرية، حيث أبرز قدرتها على لم شملها وجمع مكوناتها وحرص صفوفها وتوحيد قواها، بما يتجاوز أزمات النخب المنقسمة على ذاتها، والمسكونة بهواجس التحزب والانغلاق والتأدلج.
- أن نجاح الانتفاض المجتمعي لا يكمن في إسقاط نظم سياسية مستبدة وقاهرة، بل في قدرته على إسقاط حواجز النفس وضعفها وأنانيتها وخنوعها واستسلامها، وقيم سلبية كثيرة أخرى.
- أنه أعاد طرح المسألة الشبابية بقوة من جديد بشكل لم يعرفه منذ احتجاجات ماي 1968م بفرنسا، باعتبار الشباب "طاقةً اجتماعية" و"إمكاناً بشرياً" للإبداع والابتكار والتأثير الإيجابي في مسارات تحول السياسة والثقافة والمجتمع، متى توفر له مشروع واضح الأهداف والتوجهات الفكرية والحضارية.

ثانياً: عوامل انحطاط الأمة وعوائق تطورها التاريخي

لقد جاء الحراك، في امتداداته البعيدة ودلالاته العميقة، انتفاضاً ضد واقع حضاري وتاريخي حال دون تحقيق إرادة الأمة لبناء مستقبل في مستوى ماضيها التليد وواجب الشهادة الحضارية على غيرها من الأمم. كما أنه أعاد وصلنا بمشاريع النهضة التي حفلت بها أمتنا في القرن 19م قبل أن تجهضها الاحتلالات الأجنبية.

إن الوعي بهذه العلاقة المضمرة بين الانتفاض الراهن والنهضة المأمولة، يستدعي إعادة طرح الأسئلة التي طرحها العقل العربي الإسلامي في كثير من أدبياته، دون الإجابة عنها، من قبيل: أين الخلل في وضع الأمة؟ ولماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ وماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين؟ وما المشكلات التي تحول دون نهضة الأمة من جديد؟ وكيف يمكن الخروج من حالة العجز والوهن والهزائم المتلاحقة والتدهور المستمر في حالة الوضع العربي الإسلامي؟

وقد تعددت الإجابات على مثل هذه الأسئلة المقلقة بتعدد المشاريع والإيديولوجيات والاهتمامات. ولعلنا نقف عند قوائم طويلة من متواليات الأسباب والعلل التي يمكن إيرادها للإجابة على هذه الأسئلة. بيد أن أغلب العلل التي تم ذكرها مثل: الاستبداد أو الجهل والأمية؛ أو عدم الأخذ بالعلمانية والمدنية أو عدم الالتزام بالتقاليد والأعراف... أو غيرها من الأسباب، لا تمثل في حقيقة الأمر العلل العميقة التي تشكل أساساً لغيرها من الإشكالات العرضية.

ذلك أنه إذا كانت العلة الأساس تكمن في الجهل والأمية كان الجواب في نشر التعليم وفتح المدارس والجامعات؛ أما إذا كان الإشكال في الوعي والعقلانية كان الشفاء في تصحيح الوعي بإعادة بناء مكونات العقل بعد نقدها وتفكيكها؛ وأما إذا كان المشكل في البنية الاجتماعية كان الحل في مقاومة التقاليد وتفكيك البنية الاجتماعية الموروثة، والعمل على بناء بنية اجتماعية جديدة وفق مواصفات الحداثة والتغريب.. أما إذا كانت هذه كلها مجرد علل عرضية، كان لزاماً علينا البحث عن العلل الحقيقية التي تنتج عنها كل هذه الإشكالات.

التركيز على سلبية أو إشكال يعانیه الوضع والذات المجتمعيين لا يعني، تلقائياً، أننا نواجه العلة الأخطر والعائق الأساس، والذي إن عالجنه خرجت الأمة من نطاق سلبيتها ورُفِع عنها ما تكابده من حالة ضعف أو تدهور.

لذلك لا بد من الوقوف على الإشكالات الحقيقية التي تعترض مسار أمتنا ونهضتها، والتي من دون تحديدها لن نستطيع بلورة خطاب فكري ومنهجي قادر على أن ينظم مواقفنا ويوحدها عند تعاطينا مع أسئلتنا السياسية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية، فضلاً عن الجزئية واليومية.

1. إكراهات الداخل العربي الإسلامي

أ. الاستبداد السياسي والفساد

يبدو أن أحد أهم الأسباب الواضحة التي تصدى لها الحراك الديمقراطي هي مشكلتي الفساد والاستبداد السياسيين. فأغلب الأنظمة بالمنطقة هي أنظمة استبدادية ريعية تحكم مجتمعاتها بقبضة أمنية عسكرية، استثنائاً بثروات الوطن والبلاد، واحتكاراً لمواقع النفوذ والسيطرة والتحكم بالقوة وقمع العباد. والتي تحولت، في أقصى مستويات هيمنتها وعنفها المادي والرمزي، إلى ما يشبه النظم العصبوية والطائفية. المناقضة لمقومات النظم العقلانية والديمقراطية، المبنية على مبادئ الحق والقانون واقتسام السلطة، والمؤسسة لشرعيتها على دعائم الوفاق المجتمعي.

ومع ذلك، فإن مشكلة النظم السياسية العربية في العمق تطال أسس نشأة الدولة الوطنية القطرية وقصور الدولة الحديثة عن تنمية مجتمعها وتحسين أمنها الوطني؛ وافتقارها للشرعية المجتمعية والتاريخية المعبرة عن أمتها والمجسدة لها لمضمونها الحضاري والاجتماعي سياسياً.

فالدولة لا تعدو كونها مجرد إطار مؤسساتي وقانوني تمارس عبره الجماعة سيادتها على الأرض وسلطانها على نفسها. لذلك كان لزاماً أن تستقي الدولة العربية/الإسلامية، بوصفها منظومة مؤسسية، شرعيتها من المجتمع الذي تنبثق فيه ومنه، باعتبار هذا المجتمع حصيلة تكوين تاريخي ممتد وسابق على وجود الدولة نفسها. فلا يمكن للمجتمع (كنسيج اجتماعي/ تاريخي) أن ينبثق عن مؤسسة الدولة لمجرد تمكنها من بسط سلطانها وسيادتها على إقليم وشعب ما.

ولعل هذا المقتضى المنهجي في مقاربة أزمة تجربة الدولة الوطنية بمجتمعاتنا هو الذي أوصل أغلب الأنظمة السياسية العربية إلى حالة شديدة من التدهور والفساد. وفي هذا السياق، يمكن الوقوف على ثلاث مستويات من حالة التردّي البارز على مستوى سلوك الأنظمة العربية:

- فقدان الشرعية أو فقرها؛
- غياب الفعالية السياسية والنجاعة المؤسساتية؛
- عدم القدرة على مكافحة الفساد ومحاصرته، بل التورط فيه وإعادة إنتاجه.

لقد كشفت حركية الانتفاض الشبابي عن مقدار الهشاشة التي تنخر ببيان أنظمة الاستبداد رغم سطوتها الظاهرة. فالدولة التي تعتمد في تدبير شؤون المجتمع على "نظام السيطرة" بأجهزته الأمنية العقابية والقمعية، تفقد شرعيتها ولن تستطيع التجذر في النسيج المجتمعي.

وفي سياق مرتبط، وإلى جانب ما يعترى النظم السياسية بالمنطقة من إشكالات ومآزق بنيوية؛ تتحمل المؤسسات الحزبية والسياسية جزءاً منها. فأغلب الأحزاب السياسية لا مرجعية ولا هوية واضحة لها، ولا تعدو أن تكون مجرد دكاكين انتخابية تؤثت "المسرح السياسي" زمن المواسم الانتخابية.

كما أن المشهد السياسي غداً متأكلاً شكلياً وهزلياً لا يُعبر عن حقيقة الاختلاف والتنوع السياسيين الذين تحفل بهما مجتمعاتنا على مستوى المشاريع والأطروحات الفكرية والإيديولوجية. مما يفرز خرائط انتخابية مبلقنة يسهل توجيهها والتحكم فيها.

وإلى جانب هذا، ينتصب ضعف الأداء الوظيفي لأغلب هيئات المجتمع المدني مشكلاً آخر، حيث تبرز تبعية الجمعيوي والمدني للسياسي. بالإضافة إلى كثير من مظاهر ارتهان هيئات المجتمع المدني للهيئات الدولية بحثاً عن التمويل الأجنبي مقابل أجندة دولية مشروطة. إلى غيرها من مظاهر الاختلال الأخرى، كاستغلال العمل الجمعيوي لتحقيق مصالح خاصة...

هذا الوضع الإشكالي، عمق من ظاهرة الفساد موفراً لها البيئة لتتحول من مجرد ظاهرة معزولة إلى ظاهرة اجتماعية مركبة ومستشرية، لدرجة أصبح معها الفساد السبب الرئيس في إضعاف المجتمع وتبخيس كفاءاته وهدر إمكاناته ومقدراته، وسبباً في تأجيج مشاعر التذمر والسخط الشعبيين، ومعولاً من معاول هدم ثقة المواطن في جدوى انتمائه السياسي والمجتمعي.

لقد أضحى الفساد في المجتمعات العربية أكثر تعقيداً وهيكلية، وتغولاً وشمولاً. بل هو في بعض مجتمعاتنا أقوى استبداداً وتسلطاً من الدولة ذاتها، والتي باتت مضطرة لأن تتخذ من الفساد دعامة محورية لهيمنتها ومناعة لغلبتها وإنهاكها لكل مكونات النسق المجتمعي العام.

ويبدو أن أخطر ما في الفساد بأوطاننا، أنه تطور حتى صنع لنفسه نسقاً مشكلاً للتفكير والوجدان والسلوك المجتمعي، ليضحى كل مواطن مهدداً بأن يكون: إما فاسداً كبيراً أو صغيراً أو مشروع فاسد أو على حافة الوقوع في متاهات الفساد ومهادنا لها، لا في مفهومه المالي أو الاقتصادي الضيق، ولكن في مفهومه الشامل، مادياً ورمزياً.

وخلاصة القول بهذا الصدد، أن الحراك الانتفاضي الديمقراطي استطاع أن يكشف الحجاب عن ضعف الأنظمة السياسية وتهالكها، بما تحمله في ذاتها من تناقضات ذاتية وموضوعية تهدر شرعيتها السياسية وفعاليتها الاجتماعية. ومع ذلك فالمعطيات في أكثر الدول التي شهدت حراكا ثوريا تؤشر على أن إسقاط رأس النظام لا يعني أبداً إسقاط النظام المتنفذ، بما هو نسق من المكونات والعلاقات والقيم والتوجهات والمؤسسات والبنى والممارسات.

كما أن انتفاضة الحركات الديمقراطية في وجه الاستبداد بالتخلص من بعض وجوهه لا يعني القضاء على القوى الممانعة للإصلاح والمتغلغلة في مفاصل مختلف المواقع السلطوية ومجالات النفوذ والمرافق الاجتماعية العديدة. وهو ما يزيد من ضرورة تحملنا المسؤولية التاريخية الملقة على عاتقنا في إعادة طرح الاستبداد والفساد ومناهضته في مختلف جوانبه الفكرية والقيمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ب. التبعية والتغريب

برغم الكثير من التحفظات التي تثيرها بعض الأدبيات الفكرية عندنا إزاء إشكالية التبعية، إلا أن أمتنا ما زالت تتعرض لغزو حضاري بغرض إلحاق مجتمعاتنا بالنظام العالمي المهيمن، بعلاقاته الإلحاقية التي تستنزف إمكانات المستضعفين وعقولهم، وتسلبهم مقدراتهم وثرواتهم.

ويكمن خطر هذا الغزو في أنه يسعى جاهداً إلى إزاحة الأجهزة المفاهيمية والمنظومات القيمية التي شكلتها وتشكلت بها مجتمعاتنا طيلة مسارها التاريخي الحر والممتد، لإحلال مفاهيم وقيم دخيلة مفارقة لمرجعية أمتنا وغير متجانسة مع خبرتها التاريخية. وبما يُصادر حق أمتنا في المساهمة بخبرتها في إغناء التنوع الثقافي والحضاري الإنسانيين.

ولذلك، سيظل الغزو الحضاري أحد ملامح الاستعمار الجديد وأداته الأساس. فإن كان الاستعمار القديم مرتكزا على أسس "القوة" و"الفساد" بغرض الإلحاق المادي والعسكري للشعوب والحد من إرادتها العامة في ممارسة سيادتها على أرضها وسلطانها على جماعتها؛ فإن محور الاستعمار الجديد قائم على خلق تبعية ثقافية وحضارية عبر تحطيم الإرادة العامة، مما يؤدي إلى ترسيخ الشعور لدى السلطة والمجتمع بأنهما لن يستطيعا الفكك عن ارتئانهما لإرادة القوى الإمبريالية المهيمنة.

فبعد أن استطاع الاستعمار سابقا رهن أنظمتنا السياسية لمصالحه بالمعونات الدولية الاقتصادية والتقنية... فإن الاستعمار الجديد يسعى إلى رهن مجتمعاتنا بالتبعية له، باعتباره صاحب الثقافة الغالبة والنموذج الحضاري الأكمل والنهائي، والذي ليس في مستطاع الإنسانية جمعاء إبداع أجود منه وأصلح. ولعل أخطر وجه للتبعية الثقافية أنها تستهدف إرباك الأنساق القيمية وإفسادها، لتيسر إلحاق الأمم بالنموذج الحضاري والثقافي المهيمن، باعتبار زعمهم أنه أرقى ما انتهى إليه النموذج الإنساني من عقلانية ورشد.

2. التحديات الخارجية للعالم العربي الإسلامي

أ. الاستعمار الأجنبي والاحتلال الصهيوني

بالرغم من استقلال أقطار أمتنا بفضل نضالات شعوبها؛ إلا أنها لا زالت تُعاني من بعض مظاهر الاستعمار بها. والمغرب واحد من هذه الدول التي لم تستكمل بعد تحرير ثغورها المحتلة. وهو ما يفرض علينا العمل على تكريس الوعي بقيمة النضال من أجل تحريرها واستعادتها إلى حوزة الوطن بإثارة موضوعها في المحافل الدولية وتكريس الوعي بها في محطاتنا النضالية إلى حين استرجاع كافة الثغور المحتلة.

إلا أن أبشع أشكال الاحتلال الذي تتعرض له الأمة هو الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين المباركة، بدعم وتخطيط من القوى الامبريالية الغربية. وهو الاحتلال الذي يسعى إلى ترحيل شعب عن أرضه وإحلال تجمعات بشرية أخرى محله، مستغلة من شتات اليهود بأوروبا والعالم. ولم يقتصر هذا الاحتلال الصهيوني على استعمار أرض فلسطين، بل امتد إلى أطراف من البلاد العربية الأخرى، بما يخدم مصالح الغرب في استغلال واضح للجماعات الصهيونية الوظيفية. وهو ما يعرض أمتنا العربية الإسلامية لتهديدات خطيرة، ويحول دون قدرتها على الوحدة والتكامل.

ب. تجزئة الوطن وتشتيت الأمة

تحظى أمتنا بتنوع لغوي وقبلي زاخر وغني. وهو التنوع الذي يؤشر على مقدار التسامح والانفتاح الذي طبع العلاقات الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتنا. وقد استطاعت أمتنا أن تحتوي هذا الثراء والغنى، وأن تتضمن كل جماعاتها الفرعية وأن تكفل لها حضورا ثقافيا وحضاريا وسياسيا ودينيا قلما عُرف في مجتمعات أخرى.

إلا أن أمتنا في لحظتها الراهنة تتعرض لهجمة شرسة تسعى إلى بعث الخلفيات العرقية والإثنية على اختلافها؛ بحيث تتقدم تلك الخلفيات على روابط "الأمة" التي تتحول إلى روابط ثانوية غير فاعلة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وتنشيط النزعات الإقليمية والطائفية، بما يؤيد وضع انقسام الأمة على نفسها تجزئة للوطن وتشثينا للأمة.

لذلك غدت مشكلة التجزئة من بين أهم مشاكل الأمة التي سلبت المجتمعات قدرتها على التكامل بإمكاناتها البشرية ومقدراتها المادية. وحالت دون امتلاك الشعوب القدرة على تجاوز قيود نظام الطغيان الخارجي؛ وعلى بناء مستقبلها بحرية وإرادية.

ومما يزيد من سوء الوضع، ما يَرشَحُ من معطيات راهنة تؤشر على محاولات قوى الاستكبار العالمي استغلال حالة الارتباك الذي تعانيه بعض دول الحراك إعمالاً لمعول التجزئ والهدم فيها، استكمالاً للمرحلة الثانية من اتفاقية سايس بيكو، وتسهيلاً لهيمنة هذه القوى على المنطقة بسبب وضعها الجيو- استراتيجي و ثرواتها الهائلة.

فمن الحقائق الكبرى في حياتنا المجتمعية المعاصرة، أنه فيما تتجه قارات ودول باعدت بينها صراعات دامية، وحروب عالمية، وتعددت فيها لغات وثقافات وحضارات، إلى التكتل أو التكامل أو الوحدة. نجد أن أقطار أمتنا الموحدة في لغتها وثقافتها وعقيدتها وحضاراتها ومصالحها، تتجه نحو المزيد من التجزئة والانقسام والتفتت والصراعات الأهلية والطائفية المدمرة، بشكل يفارق تجربتها التاريخية في الوحدة والتكامل، الشاهدة على قدرة كبيرة في استيعاب مختلف جماعاتها الفرعية، اللغوية والإثنية والقبلية والطائفية.

فبقدر ما تشتد الحاجة إلى توحيد أمتنا لمواجهة مختلف أنواع التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية التي تواجهها، تتزايد نزعات الفرقة والتناحر والانفصال بما يخدم مخططات أعدائنا ومصالحهم. وفي الوقت الذي تذهب معظم ثروات الأمة ومواردها الطبيعية إلى خارج الأمة، يعيش معظم أبناء مجتمعاتنا في فقر مدقع، وبطالة متزايدة، وهجرة متنامية، وتخلّف مستدام.

ومن اللافت للانتباه، أنه بينما تتجلى مظاهر الوحدة في الحراك الشعبي الديمقراطي العربي الإسلامي من أجل التغيير سواء في وحدة استجابة الشعوب العربية له، أو في وحدة شعاراته وآليات نضاله مؤكدة على الطابع الجامع لأبناء الأمة وأقطارها ومجتمعاتها المتطلعة إلى الحرية والكرامة والعدل الاجتماعي، نجد أن مخططات القوى المعادية للأمة تعمل على تشويه هذا الحراك وإبعاده عن مساره الوحدوي . حيث نرى عجزاً لدى معظم القوى الثورية عن ترجمة وحدة الحراك المجتمعي إلى آليات تحقق وحدة الأمة ذاتها بوحدة النضال في سبيل استعادة الحقوق المسلوبة وتحرير الأراضي المحتلة، على رأسها فلسطين، و مدينتي سبتة ومليلية والجزر المغربية السليبية.

المحور الثاني: الحراك الانتفاضي و التحرر المجتمعي

يبدو أن مضمرة الحراك العربي الإسلامي تتجلى في طموح المواطن إلى تأسيس مشروع مجتمعي أصيل واضح المعالم ومتكامل الأبعاد والمستويات، ومؤسس على رؤية ثاقبة ومتناغمة حول مواصفات ومعاليم المستقبل المنشود. وهو المشروع الذي من المفترض أن يساهم الجميع في صياغته وتشكيل مضامينه وتوجهاته وآليات اشتغاله. والذي يوحد مختلف الجهود على أرضية تسعى نحو تحرير أمتنا من أسر القيود والحدود المفروضة عليها، والتي تحول دون إمكانية اضطلاعها بواجب تطورها التاريخي ورفيها الحضاري.

وتجاوبا مع مقتضيات الحراك الانتفاضي الذي دشنه عزم شباب متحمس للتغيير؛ وبحكم انتمائها إلى حركة الإصلاح الإسلامي الوسطي المعتدل؛ تعتقد شبيبة العدالة والتنمية أن عنوان المرحلة المقبلة "تحرري" بامتياز، مادامت أمتنا في لحظتها الراهنة في أمس الحاجة إلى تحرير الذات، فكريا ومجتمعا؛ وتحرير المقدرات والإمكانات والثروات من قيود الاستبداد وحدود الاستعمار والاحتلال الصهيوني ومؤامرات التجزئة والتشيت، اضطلاعا بواجب بناء مستقبلنا وبدورنا التاريخي ووظيفتنا الحضارية.

ولعله من المفيد في هذا السياق الوصل، منهجيا وتاريخيا، بين حالة الانتفاض الديمقراطي الراهن ومشاريع التحرر والتجديد والنهضة في الوطن العربي والعالم الإسلامي، كردة فعل عن الهزائم العسكرية التي منيت بها أمتنا، بما أحدث رجة فكرية تاريخية حركت فكر نخبنا، وأيقظت وعينا بتخلفنا الحضاري إزاء حداثة الغرب المتفوقة بلغة الحديد والنار وبنزوعها الإمبريالي الاستعماري.

نسعى إلى أن يكون انتفاضنا لحظة وصل مع الحالة النهضوية قبل أن تجهضها الاحتلالات الأجنبية والاختلالات الداخلية. وكأن أمتنا لا زالت تكابد عناء الانتفاض ضد واقع ليس في مستوى ماضيها ولا تركيبها الاجتماعي ولا مستقبلها الواعد.

1. التحرر من الاحتلال باستكمال الاستقلال

لقد أضحى يُنظر إلى الحراك الديمقراطي على أنه بمثابة بداية عهد ثانٍ من الاستقلال تتحرر فيه مجتمعاتنا من بقايا الاستعمار التقليدي والجديد ومخلفاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية. فنحن مطالبون بالعمل على التحرر من:

- الاستعمار الظاهر الذي يسلب مجتمعاتنا إمكانياتها البشرية والمادية، ويصادر سيادتها واختصاص شعوبها بأراضيها دون غيرها من الشعوب والجماعات البشرية الأخرى.

- الاستعمار الخفي باعتباره الأسلوب الجديد للاستعمار لفرض سيطرة الغرب على مجتمعنا، بشرا وأرضا، عن طريق التبعية فيعود ليسلبه كامل سيادته خفية، سلبا لا تخفيه أوهام الاستقلال الشكلي.

وهو ما يؤكد أن الحل دائما يكمن في تحقيق التحرر باسترداد الإمكانيات البشرية والمادية المسلوقة، وإنجاز استقلالنا التاريخي تحررا من قيود الاستعمار وأسر التبعية.

2. الاندماج المغربي خيارنا التحرري إقليميا

تشكل لحظة انتفاضة الشعوب المغربية ضد الظلم والاستبداد وواقع التجزئة المفروض عليها فرصة تاريخية مهمة لبعث فكرة الوحدة المغربية وتجديد الدعوة إليها. فالوحدة المغربية تغدو ضرورة وإمكانا، بفضل ما تتمتع به شعوب المنطقة المغربية من مقومات وحدة الماضي واللغة والدين والعادات والتقاليد، وإمكانات التكامل الاقتصادي والتنموي.

لقد شكلت الوحدة المغربية صلب الوعي المجتمعي المغربي ونواته. وهو ما لم يكن غائبا عن آبائنا وهم يخوضون معركة الاستقلال ضد الاحتلال الأجنبي بالمغرب الكبير، إلا أنه سرعان ما تعثرت خطوات بناء الاتحاد بسبب انغلاق كل قطر على نفسه وتقوقع النخب السياسية على نفسها وانشغالها بمصالحها؛ ثم بسبب معاكسة المغرب في استكمال وحدته الترابية. ليظل هدف الوحدة المغربية الذي

تتطلع إليه الشعوب يراوح مكانه وتعوق تحقيقه مخططات التمزيق التي لا يمكن أن تكون في مصلحة شعوب المنطقة.

لقد تعثرت تجارب البلدان المغاربية في التكامل الإقليمي والتكتل الاقتصادي بسبب فقدان الرؤية الشمولية لتحقيق التنمية، وبسبب الاقتصار على مجال التجارة وتهميش التكامل الصناعي فيما بينها. ولعل جوهر القصور في تحقيق التكتل المغاربي هو غياب الإرادة السياسية، وتعنت مواقف بعض الأطراف الإقليمية خدمة لأجندة ضيقة. لذلك فتوحيد الإرادة السياسية المغاربية أضحى ضرورة حاسمة لتحقيق التكامل و التنمية الشاملة.

وبقدر ما يجد المغرب الكبير نفسه مطالباً باستيعاب طبيعة التغيير الحاصل في حوض المتوسط والاستعداد له، يجد نفسه مجبراً على ترسيخ انتمائه المجتمعي العربي والإسلامي، بما يجعله رافداً وازناً في تطوير العمل العربي المشترك في مختلف مستويات التكامل العربي الرسمي والشعبي.

3. التكامل العربي الإسلامي، خيار تحرر الأمة

كثيرة هي مظاهر التباين والتعارض بين الواقع التاريخي للأمة، وبين واقع التجزئة السياسية الذي تعيشه، والذي أدى إلى تخلفها واستضعافها وبقائها رهينة لإرادة الطغيان الخارجي في عالم من التكتلات النافذة والمتحكمة. وهو ما يؤكد أن بناء مستقبل شعوب المنطقة لن يتحقق إلا عبر تفعيل التكامل العربي الإسلامي على مختلف المستويات، بما في ذلك توحيد الإرادة السياسية.

وتكريس الوعي بهذين المشكلين سيعمق إدراك أبناء الأمة بأحد أهم العوائق التي تمنع تحررنا واستكمال استقلالنا التاريخي كشرط لبناء مستقبلنا المشترك. وهو الوعي الذي سينأى بنا جميعاً عن وهم الانشغال بإشكاليات عرضية. لأن المشكل ليس في صيغة توظيفنا لمقدراتنا وإمكاناتنا، بمنهج حدائي أو تقليدي، ولكن المشكل الأساس هو أننا مازلنا عاجزين عن ممارسة حقنا في استغلال مقدراتنا وثرواتنا.

إن تسليط الضوء على هاتين المشكلتين، لتأثيرهما الحاسم، سيفتح الآفاق أمام الوعي والعمل لينكبا على معالجة عقدة مركزية تجمع كافة القوى السياسية والمجتمعية على ضرورة التعاون على حلها. لقد أضحى التكامل المجتمعي، بما يوفره من: مساحات واسعة، ووضع جيو- استراتيجي وازن، وثروات وافرة، على توفير الحل الأنسب للاستجابة لتحديات مستقبل كافة الشعوب العربية الإسلامية.

لا سيما مع ما تتطلبه إكراهات العولمة من تشكيل كتلتات وتحالفات إقليمية ودولية قادرة على الانخراط المستحق في شراكات ومشاريع وتبادلات اقتصادية وثقافية وعالمية مختلفة، أدركنا كم يكون مفيدا ومؤثرا التوجه نحو بناء كتل مجتمعي، على أن يكون تكامليا وديمقراطيا وتوافقيا مفتوحا قادرا على تأهيل أمتنا لتحتل مكانتها اللائقة في المنتظم العالمي الراهن، وليساهم في التأثير إيجابيا في مجريات الأحداث وفي سيرورات اتخاذ وتصريف القرارات الدولية الحاسمة وعلى كافة الصعد والمستويات المتعددة.

وهو التكامل الذي سيحدد الأمة حضاريا، ويحقق لها تواصلا جديدا بين ماضيها التليد وحاضرها الأليم ومستقبلها الواعد. مما يعيد للأمة قدرتها على حمل الرسالة الخالدة التي انطلقت من أرضها المباركة، وحملها رسولها الأكرم صلى الله عليه وسلم وصحبه الكرام.

إن السعي وراء تحقيق هذا التكامل عملية متدرجة طويلة الأمد يجري إنجازها خطوة على طريق الدعوة المشاورة على مستوى الأمة لإعلاء شأن الوحدة وضرورتها، والتواصل بين أقطار الأمة وتياراتها وأجيالها، والتكامل بين مقدراتها وإمكاناتها، والتراكم في الجهود المبذولة من أجلها. ولعل السبيل الذي دشنته الأمة هو إقامة وحدات ائتلافية كبرى على امتداد الوطن للانخراط في مشاريع تكاملية طموحة وواقعية.

المحور الثالث: الحراك الانتفاضي و التحرر الحضاري الإسلامي

1. التحرر من التبعية، بالعودة إلى الذات وتجديد التراث

يشهد التاريخ المعاصر للأمة الإسلامية على عمق الاختراق الفكري والقيمي والشرخ الاجتماعي الذي أحدثه الاستعمار لبنية المجتمعات العربية والإسلامية، بعد أن نجح في زرع بنيات سياسية واقتصادية واجتماعية مسنودة بخطاب إيديولوجي غريب عن الأمة ومفارق لرؤيتها للعالم ونموذجها الحضاري. وهو ما أسفر عن بروز نخب فكرية وسياسية متأثرة بالنموذج الغربي ومعجبة بآثاره الحضارية. فضلا عن ارتباط مصالح هذه النخب بمصالح المستعمر. وهي النخب التي عملت كل ما في وسعها في نقد التراث واتهام الذات الاجتماعية والحضارية بكونها السبب في ما تعانيه أمتنا من حالة الركود الحضاري. بل تجرأ جزء من هذه النخب على تجاوز مهاجمة تراثنا لتوجه سهام النقد إلى العديد من توابث الدين الإسلامي ونصوص الوحي.

لقد بات في حكم الضرورة الإسراع بالعمل على تعزيز الثقة في ذاتنا الحضارية، بما تحتزنه من خبرة تاريخية متراكمة لمجتمعنا، والتي استطاع أجدادنا من خلالها مواكبة تحدياتهم ومعالجة مشاكلهم باعتبار ذلك سبيلا لخوض غمار نهضة حضارية جديدة في مستوى تطلعات أمتنا واستحقاقات تركيبها الاجتماعي والتاريخي. والذي يُنيط بأمتنا واجب الاضطلاع بالشهود الحضاري على نفسها وعلى باقي الأمم، توحيدا وتزكية وعمرانا.

والتراث، بهذا المعنى، هو أكثر من مجرد الأدبيات الفكرية التي دبجها النبوغ الفكري لأمتنا، بقدر ما هو تعبير عن محصلة التجارب الناجحة لأمتنا، والتي توارثتها جيلا بعد جيل. والعودة إلى التراث ليست عنوانا على الانغلاق أو رغبة في العودة إلى العيش في الماضي البائد؛ وإنما بتجديد النظر فيه استجلاءً للخبرة الكامنة فيه، كشفاً عن المنطق الذي يؤسس لرؤية مجتمعنا للعالم والحياة. ومن تم العمل على إحياء تراثنا بإعادة الاعتبار إليه عبر معاودة صياغة منظومته الفكرية والقيمية ومنهجها الفعالية الاجتماعية.

وتجديد التراث معناه معاودة النظر في مضامينه وآلياته، بمختلف أبعاده، والعمل على منهجته إحياءً لمنظومة قيمه وبعثاً لمفاهيمه الكلية والحضارية التي صاغت أمتنا عن ذاتها وعن العالم. وهو الأمر الذي

سيمكننا، إن توفقنا إلى نَظْمِهِ، نَظْمًا معرفياً ومنهجياً، من مصالحة واقعنا ومستقبلنا مع استحقاقات التركيب السوسيو- تاريخي لأمتنا ومجتمعنا.

ومن المهم التذكير في هذا السياق إلى الدور الذي اضطلع به الإسلام في بلورة معالم تراث الأمة. ذلك أن الإسلام قد شكل عنصراً أساساً من عناصر التكوين التاريخي والاجتماعي لأمتنا. الأمر الذي بوأ الإسلام مقاماً محورياً في التشكل الاجتماعي والثقافي والسياسي والحضاري للأمة.

ففضلاً عن كون الدين الإسلامي دعوة دينية عالمية، إلا أنه كان بالنسبة لأمتنا دعوة لبناء أمة حضارية لها تميزها بين الأمم على مر التاريخ. فالإسلام قد استطاع نسج علاقات أخوة بين شعوب وقبائل المنطقة، والتي شكلت الأساس الاجتماعي للأمة بعد أن وحدها تحت راية الإيمان بالله واحداً واحداً.

فأمتنا أمة مؤمنة بالإسلام ديناً وهدىً ورؤيةً للعالم؛ تكونت في رحابه، وتأسست مرجعيتها على مقتضى عقيدته في التوحيد؛ كما أن مضان وقواعد لغتها المجتمعية محفوظة في القرآن؛ وأحكام قوانينها ومنطق التزام أفرادها بنظام الجماعة هي نفسها أحكام الشريعة الغراء وتعاليمها السمحة؛ فضلاً عن أن منبع أخلاقها ومصدر ثقافتها هي سنة رسولها صلى الله عليه وسلم وهديه.

لقد حمل الإسلام للأمة نظاماً معيارياً تحكم به على الأشياء وتقوّم على هديه مسارها، وغطى بمعاييره مختلف جوانب الحياة. ولما كان التعاطي مع الإسلام تعاطياً تجديدياً، مستوعباً لتراث الأمة ومنفتحاً على العصر، أثبت الإسلام قدرته على مد المجتمع بالحلول المناسبة له، مهما اختلفت ظروف الزمان والمكان. فقد أثبت الإسلام أنه قادر على النهوض بالأمة بعد كل كبوة أو نكسة أو هزيمة أو انهيار.

لذلك كان الفشل مآل أي أطروحة نظرية أو مشروع إصلاح غير مؤسس على هذا المقتضى أو متغافل عنه. ومنه القصور والارتباك الذي باءت به الأطروحات العلمانية، ليبرالية أو اشتراكية، بعدما صيغت مفتقرة لمشروعية الانتماء للأمة والانحياز الحضاري.

ويشهد التاريخ على مدى تشبث أمتنا بتراثها ومقوماتها الحضارية ومدركاتها الجماعية، مرجعية وقيما وسلوكاً، بالرغم من كل محاولات "التسميم السياسي" التي خططت لـ:

أ. تحلل في منظومة القيم الجماعية وتهميشها؛

ب. إفقاد الأمة لممانعتها بتطويع إرادتها الذاتية؛

ت. التدرج في عملية التوجيه السياسي بزرع قيم دخيلة وتضخيمها؛

ث. تفتيت الوحدة المجتمعية والوطنية كمقدمة لتكريس انقسام الأمة على نفسها.

كل هذا في أفق تعويم الانتماء للأمة بتضخيم عقد الانتماء الطائفي والإثني والقبلي، المتجاوزة تاريخيا، والمستنفذة لطاقاتها في مد المجتمع بالحلول الكفيلة بالإجابة على مشاكله، ولشغل مجتمعنا بمشاكل موهومة. الأمر الذي يحول دون استجماع قوى الأمة وتوحيد مقدراتها والاستناد إلى غنى وثراء مكوناتها الاجتماعية والثقافية واللغوية والدينية استجابةً لتحديات مستقبلها ومصيرها المشترك.

2. التحرر من التقليد، بإعمال العقل وتفعيل الاجتهاد

إن الدعوة للعودة إلى الذات والتراث، في عمقها، دعوة تجديدية تسعى إلى العودة إلى التراث بغرض تثمينه وتنميته، لا بمعاودة عيشه بعقلية ماضوية وانكفائية. ونجاح هذه العودة يقتضي تفعيل قدرات العقل المسلم النقديّة، لنقد كل عوامل الانحراف الحضاري والتقاليد الراكدة التي حالت دون المبادرة والتجديد والإبداع.

لهذا فإن التجديد الذي نقصده، يسعى إلى صياغة خطاب شامل مستوعب للمقومات الحضارية ومشاكل الواقع، واستحقاقات المستقبل. وهذا النوع من التجديد الإسلاميّ الذاتيّ، يقتضي أن يكون تصحيح الفكر وتجديد الرؤية وتقويم المنهج أول خطوة في طريق الإصلاح؛ بحيث يفضي ذلك إلى إصلاح مناهج تفكير الأمة، وتصحيح عالم أفكارها بما ينسجم والرؤية القرآنية والهدي النبوي الشريف. فذلك هو التجديد الذي يمكن أن يؤتي أكله، ويحقّق ثماره، والكفيل، إن استوفى شروطه، ببناء مشروع حضاريّ يمكن أن يفجر طاقات الأمة ويحررها من أسر معوقاتها الذاتية وكل الأغلال المفروضة عليها. وهو ما يفرض على النخب المثقفة ببلادنا ضرورة تحديد وتجديد مهامها ووظائفها الاجتماعية والتاريخية، وإعادة تأهيل نفسها لمواكبة التطور والتقدم، والتفاعل مع مطالب ومستجدات التحولات العربية والإسلامية.

3. نحو إطلاق دورة جديدة لخطاب النهضة والشهود

إن ما حدث عربياً يحفزنا للتطلع إلى تعميق الحراك الانتفاضي العربي في أفق بلورة حالة نهضوية جديدة تستثمر الأرضية والإمكانات الجديدة التي حملها الحراك العربي. فعمق التحولات التي شهدتها أمتنا الإسلامية في السنتين الأخيرتين، تستدعي تجديد الانخراط في مراجعة وإعادة صياغة الخطاب الإسلامي المعاصر، بما يجعله خطاباً قادراً على تجميع طاقات الأمة في «مشروع نهضوي حضاري واعد»، وبتعميق أطروحاته الفكرية وتقويم نواظمه المنهجية وتأسيس بناءاته المفاهيمية. وذلك في أفق بلورة خطاب جادّ قاصد وواقعيّ، معبراً عن شخصيّة الأمة، محققاً لأهدافها وغاياتها، جامعا لكلمتها. وأول خطوة في هذا السياق هي إدراك الخصائص الذاتية لأمتنا ومنطقتنا، ومعرفة أسس «المنظور الحضاري» القادر على إعادة الفاعلية الإيجابية لأبناء الأمة وإخراجهم من السلبية والتواكل.

ويبدو أن من بين ما يقتضيه هذا الاستحقاق أعمال الوعي بخصائص ومآزق النموذج الحضاري العالمي المهيمن، والقائم على مبدأ عولمة العلمانية الشاملة، وفقاً لما تقتضيه مصالح ورؤى المركزية الغربية. فالعالمية الغربية المزعومة عالمية وضعية متذرعة بالمنهجية العلمية المادية، سعياً منها لفرض قيمها ونموذجها على الناس أجمعين، لتيسر لها الهيمنة على المعمور كله في دائرة تأثيرها.

وتكاد تتركز خصائص هذه العالمية الغربية في كونها: (أ) مركزية شاملة وعالمية، لم تعد أوربية فحسب؛ (ب) مركزية وضعية نموذجها الحضاري مؤسس على مقولات العلمانية الشاملة، والتي تفترض أن العالم الطبيعي مكتف بذاته وأن إنسانها مجرد مقولة مادية طبيعية؛ (ج) نسقها الحضاري نسق يستند إلى قيم الصراع والاستحواذ والاستيلاء بالقوة القاهرة.

وبسبب مقولاته اللإنسانية، فإن النموذج الحضاري الغربي يتخبط في أزمت بنيوية عميقة تطل مرجعيته وأفكاره ونظمه. وذلك بسبب فقدانه أي مرتكز يستند إليه، بعد أن فكك المقولات الدينية، ونسف مبادئ المعرفة العقلية القبلية الفطرية، عبر مناهج العلوم الوضعية، والتي فهمها في الحدود السطحية. وهذه الأزمة المرجعية تعكسها النقاشات الفلسفية للمدارس النقدية والمابعدية، خصوصاً في مراجعتها لمرتكزات الحداثة.

ويبدو أن مظاهر الأزمة الوجودية والمعرفية التي تُوْرَق الوجدان الغربي بدأت تتبدى على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادية. كان آخرها الأزمة الاقتصادية العالمية التي تؤثر على أن النموذج الحضاري المهيمن بدأ يستنفذ قدرته على مد الإنسان بحلول لمشكلاته.

ولذلك فإن ما تتميز به الحضارة الإسلامية يجعلها المؤهلة لتقديم بديل حضاري شهودا على ذاتها وعلى غيرها من الأمم، توحيدا وتزكية وعمرانا. فعالمية الإسلام ليست عالمية استحواذية مهيمنة تسعى إلى تنميط العالم، لأنها غير معنية بصنع حالة اندماج توحّد البشرية عضويا، كما سعت إلى ذلك العولمة الغربية المؤسسة على قيم الطغيان والاستغناء والتدمير. ذلك أن واجب الشهود الحضاري المفروض على الأمة، مصداقا لقوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة/143)، هو حضور مسؤول واع وفاعل، مستمد لعناصره العقديّة والقيميّة والمعرفية والمنهجية من معين القرآن المجيد الذي لا ينضب. والكفيل، باستيعاب وتصويب مختلف مناحي الحياة المعرفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتقويمها؛ وهو بحكم عالمية رسالته قادر على استيعاب مختلف الأنساق الحضارية وإرشادها إلى مجتمع العدل والسلم والتعمير.

خاتمة

إن الحديث عن بديل حضاري إسلامي شاهد على الذات والأمم مستلزماته المعرفية ومقتضياته

المنهجية:

أ- ضرورة الوعي بشمولية الأزمة الحضارية الراهنة، بما يؤكد أن قضية النهوض الحضاري هي قضية مركبة، تتطلب وعياً عميقاً وفهماً لخصائص النموذج الحضاري القائم وأصول أزمته، ومعالجته بمنهج شمولي بعيد عن الأحادية والجزئية والقصور.

ب- ضرورة الوعي بعالمية الأزمة الحضارية المهيمنة، والبحث عن حل إنساني عالمي مؤسس على مرجعية التوحيد، يراعي تمايز المجتمعات ويحترم خصوصياتها.

ت- الرقي بالعمل الإصلاحي من النزوعات المتمحورة حول السلطة والحكم السياسي، إلى مستوى الهم الحضاري الأكبر، بما يجعل أفق الانتفاض أفقاً نهضوياً وليس سلطوياً. لأن الأصل هو تغليب الأمة على الدولة، ذلك أن الدولة في سياقنا التاريخي والحضاري لم تكن سوى جهاز وظيفي مواكب لحركة الأمة، وليست قائدة لها كما هو في التجربة الغربية الحديثة، حيث استطاعت الدولة أن تصنع مجتمعها.

وبإزاء هذه المداخل الفكرية والمنهجية، فإن الضرورة التاريخية والمجتمعية الراهنة تستدعي العمل على إعادة الاتساق بين النظرة العربية/الإسلامية للعالم وبين الترتيبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأمة. وهو ما يستدعي تكريس الوعي بمقومات الذات الحضارية:

أ. مرجعياً: بالاستناد إلى المرجعية التنزيهية التوحيدية التي تعتقد بأن سر الكون ومرجهه مفارق للكون الطبيعي المادي، ومتعلق بالله المتعالي عن حدود الزمان والمكان، مما يمنح عالماً المعنى ويكسبه الدلالة؛ بدل مرجعية "العلمانية الشاملة" التي تعتقد في أن مرجعية الكون حالة وكامنة في الطبيعة المادية المكتفية بذاتها، بحكم تضمنها لما يكفي من القوانين والقيم التي تؤطر وتفسر حركتها من الماضي إلى المستقبل، من دون الحاجة إلى عالم آخر يسندها.

ب. معرفياً: بالتعاطي مع الإنسان بوصفه كائناً رسالياً منوطة به أمانة الاستخلاف؛ على عكس المعرفة الغربية الوضعية التي تُعرف الإنسان باعتباره مجرد مقولة مادية طبيعية، ومحصلة تلقائية لظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ت. قيمياً: من خلال الوعي بتميز المنظومة القيمية الإسلامية التي ترقى بقيم الرحمة والعدل/القسط والمسؤولية باعتبارها القيم الجماعية العليا؛ بدل النماذج القيمية الغربية المتمحورة حول قيم حرية التفلت من التزامات الانتماء إلى الجماعة ومقتضيات الرسالة والتمركز حول الذات الفردانية والسعي وراء متعة اللذة وغاية الإنتاج للاستهلاك والاستهلاك فقط للإنتاج...